مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol : 9 Issue : 4 Year : 2025

المجلد: 9 العدد: 4 السنة: 2025

في هذا العدد:

- منهج الإمام ابن الجوزي في توجيه المخصوص بالذّكر في تفسيره زاد المسير: دراسة تحليلية
عبد الله بن محمد بن عبد الله المرحوم، وخالد نبوي سليمان حجاج
- الإصلاح الديني عند العلامة القاسمي
محمد فاضل بورشا، والسيد سيد أحمد محمد نجم، ويوسف محمد عبده العوضي
- خرائط السيادة في الهدي النبوي: قراءة جيوسياسية لوحي القيادة وبناء الدولة
حسام وليد السامرائي
- ظاهرة الإسلاموفوبيا في هولندا الآليات والأسباب: دراسة وصفية تاريخية
محمد أزيمان، ومحمد السيد البساطي
- الترجمة كجسر حضاري: أثر العلوم الإسلامية في نشأة الاستشراق الأوروبي المبكر في القرن الثاني عشر الميلادي
أنس عبدالرحيم طحان
- الأساطير اليهودية المؤسسة للمشروع الصهيوني: أسطورة الأرض الموعودة
أريج محمد حوا
- [Upholding Universal Values: Civilizational Values During Qatar 2022 FIFA World Cup: A Documentary Study] التمسك بالقيم الإنسانية العالمية: القيم الحضارية خلال كأس العالم قطر 2022: دراسة توثيقية
زكريا محمد عبدالهادي
- عقيدة السفاريني الحنبلي في إثبات نصوص الصفات وموقفه من مدارس أهل السنة العقدية
غليوم سولاي، ومحمد أحمد عبد المطلب عزب
- نحو مفهوم معاصر لعدالة الشهود وتزكيتهم عن طريق الذّكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الإماراتي
محمود حميدان، وإبراهيم توه بالا
- منهج الإمام أبي المعالي الجويني في الاستدراك على العلماء من خلال كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب: استدراكه على والده أنموذجاً
محمد علي حاشي، وصلاح عبد التواب
- تطبيقات القواعد الفقهية الكبرى على الأحكام المستنبطة من سورة البقرة: دراسة استقرائية تحليلية
سليمان عبد الرحيم أيغورو، ونادي قبيصي سرحان، وخالد حمدي عبد الكريم
- إسهامات دولة ليبيا في رعاية المذهب المالكي: دراسة تحليلية
سهيل بن صابر المبروك، ومحمد عبدالرحمن سلامة
- منهج الحافظ الغماري في مسالك الدلالة على الرسالة واستخراج القواعد الأصولية والفقهية منه
توفيق المالكي، ومجدي عبد العظيم
- المسائل الفقهية التي نقل فيها ابن جزي الإجماع من خلال كتابه "القوانين الفقهية"– أحكام الوضوء أنموذجا: جمعا ودراسة
خالد بن بوزويد، ونادي قبيصي سرحان
- الزّينةُ الرَّقميَّة وأحكامها الفقهيَّة المعاصرة
قمزه بنت سالم بن راشد المري
- الحقوق الزوجية ومقاصدها في الشريعة الإسلامية: دراسة تحليلية
يعقوب سعيد كيتا، ونادي قبيصي سرحان
- عمولة الالتزام في المصارف الإسلامية: دراسة اقتصادية فقهية
محمد أحمين
- أطوار حياة الجنين من الحمل إلى الولادة بين الشرع والطب
نورة راشد مقارح
- الانتحار بين التوراة والإنجيل والقرآن: دراسة تحليلية مقارنة
شوق مترك الدوسري
- المهارات اللغوية الاستقبالية والتعبيرية في تعليم اللغة العربية لأطفال طيف التوحد من الناطقين بلغات أخرى
عبير أحمد عبد التواب، وناجحة بنت عبد الواحد، وعرفان عبد الدايم محمد أحمد عبد الله
- المرأة بين الطبيعة البشرية والتشريع الإلهي دراسة تحليلية في ضوء القرآن الكريم
سيف بن سالم بن سيف الهادي

تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES
AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

eISSN 2600-7096

9 772600 709003

International Islamic Sciences Journal
Vol. 9, Issue. 4, Dec 2025
eISSN: 2600-7096
Al-Madinah International University
Copyright © 2025 Guillaume Solay, Mohamed Ahmed Abd-Elmotlb Azab
Manuscript Received Date: 13/12/25 | Manuscript Acceptance Date: 28/12/25 | Manuscript Published Date: 30/12/25

DOI: https://doi.org/10.63226/iisj.v9i4.5800

عقيدة السفاريني الحنبلي في إثبات نصوص الصفات وموقفه من مدارس أهل السنة العقدية

The Creed of al-Saffārīnī al-Ḥanbalī on Affirming the Texts of the Divine Attributes and His Position toward the Sunni Theological Schools]

Guillaume Solay [1], Mohamed Ahmed Abd-Elmotlb Azab [2]

1Master Student in Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University, 57100, Taman Desa petaling, Kuala Lumpur, Malaysia.
2Associate Professor in Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University, 57100, Taman Desa petaling, Kuala Lumpur, Malaysia.

* Corresponding Author: toufayl@hotmail.fr

الملخص

تناول البحث آراء الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني المتوفى سنة 1188 هـ. يعد السفاريني أحد كبار أعلام المدرسة الحنبلية، الذي كان له أثر ملموس في فكر من جاء بعده لا سيما فيما يتعلق بعلم العقيدة، يشهد على ذلك كتابه المشهور (لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية) وما جمع فيه من أقوال أئمة الحنابلة وأرباب المدارس العقدية، ومدى اعتناء العلماء به. فمن أهداف هذا البحث الأساسية: التعرف على مذهب السفاريني فيما يتعلق بإثبات نصوص الصفات الإلهية، وموقفه من مدارس أهل السنة العقدية في ذلك. ففي هذا البحث محاولة بيان الخلافات العقدية بين تلك المدارس وتحليل أسبابها. ومن أهم النتائج: أن السفاريني في عامة آرائه العقدية موافق لأسلافه الحنابلة الذين سبقوه في التأليف العقدي، وأن مسألة إثبات نصوص الصفات مسألة محورية لفهم الخلاف العقدي بين مدارس أهل السنة. كما أنه ظهر خلال البحث سعة علم السفاريني وأمانته في نقله، وكذا احترامه الشديد لأئمة الدين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم.

الكلمات المفتاحية: السفاريني، العقيدة، الإثبات، الصفات، المدارس العقيدية.

ABSTRACT

The study examines the views of Imām Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Sālim al-Saffārīnī (d. 1188 AH). Al-Saffārīnī is considered one of the major figures of the Hanbali school, and he had a noticeable influence on later scholars, especially in the field of creed. This is evidenced by his famous book "Lawāmiʿ al-Anwār al-Bahiyyah wa Sawāṭiʿ al-Asrār al-Athariyyah", in which he gathered the statements of Hanbali imams and various doctrinal schools, as well as by the attention scholars have given to his work.Among the main aims of this research is to identify al-Saffārīnī's stance on affirming the scriptural texts regarding the Divine Attributes, and his position concerning the doctrinal schools of Ahl al-Sunnah in this regard. The study attempts to clarify the theological disagreements between these schools and analyze their causes.Among the most important findings is that al-Saffārīnī, in most of his theological views, is in agreement with the earlier Hanbali scholars who preceded him in writing on creed, and that the issue of affirming the scriptural texts of the Attributes is a central matter for understanding the doctrinal disagreements among the Sunni schools. The research also reveals the breadth of al-Saffārīnī's knowledge and his trustworthiness in transmitting, as well as his deep respect for the scholars of the religion despite their differing schools and doctrines.

Keyword: *Al-Saffarini, creed, affirmation, attributes, doctrinal schools.*

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، أما بعد،

فإن المذهب الحنبلي أحد المذاهب السنية الأربعة، وإمامهم المقتدى به أحمد بن حنبل إمام أهل السنة بلا نزاع، ومن جملة الأعلام المنتسبين إلى المذهب الحنبلي أصولا وفروعا: العلامة شمس الدين محمد بن أحمد السفاريني.

ومن مؤلفات السفاريني العقدية والتي كُتب لها الانتشار والقبول، نظمه (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية) المنظومة المشهورة بـ (السفارينية). ولما طلب منه بعض تلامذته شرح منظومته، قام الإمام السفاريني بمشروع عظيم وجهد كبير فوضع كتابه المسمى (لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في شرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية).

والإمام السفاريني هو القائل في (اللوامع):" أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشاعرة وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي" [1]، فأدخل المدرستين في نطاق أهل السنة والجماعة مع الحنابلة الأثرية، ومن المعلوم أن تلك المدارس العقدية مختلفة فيما يتعلق بالإلهيات، ولما كانت مسألة إثبات نصوص الصفات من الأمور المحورية في الخلاف العقدي، اختار الباحث أن يكون موضوع هذا البحث: **عقيدة السفاريني الحنبلي في إثبات نصوص الصفات وموقفه من مدارس أهل السنة العقدية**.

مشكلة البحث:

قد جمع الإمام السفاريني في كتابه (لوامع الأنوار) عقائد الحنابلة على اختلاف طبقاتهم، وبذل جهدًا في جمعها وشرحها شرحًا علميًا لم يُسبَق إليه؛ ولذا اعتنى العلماء بعده بكتابه اعتناء شديدًا، ويمتاز كتابه هذا بكثرة النقول عن أعلام المدارس العقدية المختلفة، فيعد كتاب (لوامع الأنوار) موسوعة عقدية ضخمة. وقد استفاد السفاريني بشكل جلي من أئمة الأشاعرة والماتريدية، وقد عدهم من أهل السنة والجماعة، فأكثر من ذكرهم في (اللوامع) واستشهد بأقوالهم واستدل بها.

1 السفاريني، **لوامع الأنوار البهية**، ط1، ج1 ص292

ومن الفروقات الجوهرية بين الحنابلة والمدارس العقدية الأخرى: مسألة الصفات الإلهية، وقد كثر كلام العلماء في ذلك، وصعب تحديد منهج السفاريني في إثبات نصوص الصفات.

فنظرا إلى ما سبق، ولسعة معرفة السفاريني للمذاهب العقدية، أراد الباحث أن يتعرف على عقيدته في إثبات نصوص الصفات وموقفه من مدارس أهل السنة العقدية، وذلك من خلال مؤلفاته العقدية، لاسيما (لوامع الأنوار) منها.

أهداف البحث:

1/ التعرف على عقيدة السفاريني في إثبات نصوص الصفات.

2/ المقارنة بين موقف السفاريني وموقف مدارس أهل السنة العقدية في ذلك.

3/ المقارنة بين موقف السفاريني وموقف الحنابلة المتقدمين في ذلك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية وهي:

أولًا: تعلق البحث بعلم العقيدة، وهو أهم أمور دين الإسلام وقلب دعوة الأنبياء والمرسلين وزبدتها، فحاجة الأمة بالرجوع إلى عقيدة سليمة صفية والتمسك بها على علم وبصيرة حاجة عظيمة.

ثانيًا: فضل القول هو جزء من فضل القائل، وموضوع هذا البحث هو عقيدة السفاريني الحنبلي، الإمام الكبير، وقد شهد غير واحد برسوخه في العلم، وقوة فهمه وحفظه، وسعة اطلاعه على أقوال أهل العلم على اختلاف مدارسهم. وقد كان الإمام السفاريني شديد التمسك بمذهب السلف العقدي ومنهج أهل الحديث والآثار، ولذا كان هناك أهمية خاصة لما كتبه في بيان عقيدة الحنابلة وأهل الحق والسنة.

ثالثًا: ما تميزت به مؤلفات السفاريني العقدية من كثرة المسائل والنقولات، وتحرير الأقوال والمذاهب، فكان على معرفة بمذاهب أهل عصره وأسلافه، ومجيئ السفاريني في وقت متأخر أتاح له وسائل الاطلاع على ما انتهى إليه علماء الحنابلة في العقيدة، وكذلك ما استقرت عليه المدارس العقدية.

رابعًا: ما في هذا الموضوع من الدفاع عن الإمام أحمد وعقيدته، وكبار أصحاب مذهبه كالسفاريني، فإنهم قد اتهموا بالتجسيم والتشبيه تارة، كما اتهموا بالتأثر بأهل الكلام والبدع تارة أخرى. ففي معرفة موقف السفاريني من المدارس العقدية السنية محاولة لتحديد المذهب الحنبلي العقدي.

خامسًا: أني لم أقف حسب علمي على من بحث في هذا الموضوع، مع ما له من أهمية، فعزمت على الكتابة فيه متوكلا على الله سبحانه، راجيا عونه وتوفيقه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الدراسات السابقة:

وأما عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع، لم يقف الباحث على من اعتنى بدراسة موقف الإمام السفاريني من المدارس العقدية في مسألة إثبات نصوص الصفات الإلهية، وافرادها بمصنف مستقل، يجمع متفرقها ويقوم بدراستها وفق المنهج العلمي، ولكن توجد دراسات عامة تتعلق بالإمام السفاريني، ومن أهم تلك الدراسات:

- انشراح أحمد عبد الله قرارة، عقيدة السفاريني عرض ونقد، جامعة أم القرى، 2000م. اهتمت هذه الدراسة بنقد آراء السفاريني العقدية، ومقارنة مذهبه العقدي بما اعتبرته الباحثة مذهب السلف. ودراستي عرض لآراء السفاريني في مسألة عقدية، والمقارنة بين المذهب الذي ذهب إليه ومدارس أهل السنة من الحنابلة والأشاعرة والماتريدية.
- عثمان أبو بكر، موقف السفاريني من آراء المعتزلة جمعا ودراسة، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 2020م.
- رزقا طيبا، موقف السفاريني من آراء الخوارج في مباحث الايمان واليوم الاخر والامامة جمعا ودراسة، الجامعة الإسلامية بالمدينة، 2021م. تناولت هذه الدراسة، والدراسة السابقة، موقف الإمام السفاريني من بعض الفرق الإسلامية التي لا تعد عنده من أهل السنة والجماعة، كالمعتزلة والخوارج. بينما تهدف هذه الرسالة إلى المقارنة بين آراء السفاريني ومن أسلفه من الحنابلة، ومن عدهم من أهل السنة، كالأشاعرة والماتريدية.
- عبد الله أمحد مبارك شالل، الألحاديث التي ضعفها الإمام السفاريني في كتابه تناضل العمال لشرح فضائل الأعمال (الطهارة إمنوذجاً) دراسة مقارنة، جامعة تكريت كلية العلوم الإسلامية، قسم الحديث وعلومه، 2025. وهذه الدراسة وأمثالها تهتم بالإمام السفاريني في مجال غير العقيدة، كعلم الحديث، من خلال بعض مؤلفاته.

منهج البحث:

المنهج المتبع لهذا البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي.

وتم ذلك بجمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع من خلل مؤلفات السفاريني العقدية وغيرها وكذا ترتيبها فشرحها وتفسيرها ومحاولة حل الإشكالات فيها، مع بيان موقف السفاريني، ثم مقارنة ما تم استنتاجه بالمدارس العقدية.

المبحث الأول: تفسير نصوص الصفات

المطلب الأول: التفسير لغة:

من القواعد التي يكثر ذكرها عند بيان الحنابلة لمنهجهم العقدي، قولهم في الصفات الإلهية: إثبات بلا تأويل ولا تفسير، فإن كان التأويل معلوما قد يشكل على البعض مرادهم بالتفسير في ذلك المجال، ولأجل ذلك قدم الباحث كلامه في الإثبات بإلقاء الضوء حول مفهوم التفسير.

التفسير في اللغة، تفعيل من الفَسر بمعنى الإبانة والكشف وإظهار المعنى المعقول[1]، يقول ابن منظور: " الفسر: البيان. فسر الشيء يفسره، بالكسر، ويفسره، بالضم، فسرا وفسره: أبانه والتفسير مثله. [..] وقوله ﷻ ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [2] الفسر: كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل." [3] وقال ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ ، "تفصيلا".[4]

وقد بين الشيخ مرعي الحنبلي المراد بالتفسير عند إضافته إلى الصفات الإلهية، وتعلقه بالتأويل قائلا: "اعلم وفقك الله، أن التفسير هو بيان معنى اللفظ الخفي والتأويل هو أن يراد باللفظ ما يخالف ظاهره أو هو صرف اللفظ عن ظاهره لمعنى آخر، وهو في القرآن كثير، ومن ذلك آيات الصفات المقدسة وهي من الآيات المتشابهات."[5] فبين التأويل والتفسير ارتباط، لا سيما فيما يختص بنصوص الصفات الإلهية. وإن كان التأويل صرف اللفظ عن ظاهره لمعنى مرجوح، قد يكون التفسير تعيين ذلك المعنى الظاهر.

المطلب الثاني: تحديد مذهب السلف في تفسير الصفات عند السفاريني:

يقول السفاريني في نظم (الدرة المضية):

فكل ما قد جاء في الدليل — فثابت من غير ما تمثيل

فهذا بيان لعقيدته في نصوص الصفات: الإثبات بكل ما ورد في النصوص التي تحتوي على صفات، يقول في (اللوامع) شارحا لهذا البيت: "بل نثبت له ما ورد ولا نتعرض له بتأويل ولا رد، فمذهب السلف في آيات

---

1 ينظر: الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، ط4، المادة (فسر)

2 سورة الفرقان، الآية 33

3 ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، المادة (ف س ر)

4 ينظر: **تفسير الطبري** للآية

5مرعي الكرمي، **أقاويل الثقات**، ط1، ص47 و48

الصفات أنها لا تؤول، ولا تفسر بل يجب الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، فقد روى اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن[1] قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه[2]".[3]

ثم قال رحمة الله عليه: " وقال سفيان بن عيينة، وناهيك به علما وفهما وورعا وزهدا وإمامة: وكل ما وصف الله نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسكوت عنه، ليس لأحد أن يفسره إلا الله تعالى ورسوله."[4]

فتعامل السفاريني مع التفسير نفس تعامله مع التأويل، إذ لا يمنعه لذاته، بل مذهبه الوقوف حيث توقف النص والسكوت عما سكت عنه الأقدمون، ولذلك قال سفيان بن عيينة: ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله. فإن قُدّر وقوع تفسير صفة من صفات الله في النصوص، أخذ به السفاريني بغير حرج، إذ ليس مستحيل الوقوع، وإن لم يرد: سكت عن تفسير ما لم يُفسَر.

فقد لخص السفاريني مذهب السلف في نظره قائلا: "فمذهب السلف في هذا ونظائره من الأخبار المتشابهة الواردة في صفات الله عز وجل ما بلغنا، وما لم يبلغنا مما صح عنه صلى الله عليه وسلم اعتقادنا فيه، وفي الآي المتشابهة في القرآن أن نقبلها ولا نردها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا نزيد عليها، ولا ننقص منها، ولا نفسرها ولا نكيفها، فنطلق ما أطلقه الله، ونفسر ما فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والتابعون، والأئمة المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة رضوان الله عليهم أجمعين فهذا مذهب سلف الأمة، وسائر الأئمة، والعدول عنه وصمة، والالتفات إلى سواه نقمة، وبالله التوفيق." [5]، فتضمن هذا الكلام المنهج الذي يجب اتباعه، وكل القضايا التي تجب مراعاتها فيما يتعلق بالصفات عند السفاريني: أنها من المتشابهات، وأنها لا تؤول ولا تفسر إلا بما ورد في النصوص، وكل ما جاء في الدليل النقلي المعتبر نقبله ولا نرده، ويجب اعتقاده صفات قائمة بذات الله عز وجل؛ التفسير هو بيان المعنى، فإن ورد في كلام السلف بيان له، أخذ به وإلا سكت عنه، مع إثبات كون تلك الألفاظ الواردة صفات قائمة بالذات الإلهية.

وقد نسب السفارين هذا المنهج إلى السلف وعلماء الدين المعتبرين، ففي المطلب الآتي ذكر لموقف علماء الحنابلة الذين ينتمي إليهم السفاريني من التفسير.

---

1 محمد بن حسن الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، المتوفى سنة 189هـ

2 ينظر: اللالكائي، **شرح أصول الاعتقاد**، د.ط، ج3 ص432

3 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص634

4 المصدر السابق، ج1 ص 635

5 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص673و 674 ت

المطلب الثالث: حكم تفسير نصوص الصفات عند الحنابلة:

السكوت عن التفسير هو المعتمد العقدي الحنبلي على النحو الذي شرحه السفاريني، وممن فصل القول في ذلك ابن القاضي أبي يعلى في (طبقات الحنابلة) شارحا لعقيدة أبيه الموافقة لعقيدة السلف الصالح في نظره، يقول رحمه الله: "والإيمان والتصديق بما وصف الله تعالى به نفسه، أو وصفه به رسوله، مع ترك البحث والتنفير، والتسليم لذلك، من غير تعطيل، ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل. وهي الفرقة الناجية، والجماعة العادلة، والطائفة المنصورة إلى يوم القيامة فهم أصحاب الحديث والأثر، والوالد السعيد تابعهم."[1]، فقال مثل ما قاله السفاريني في إثبات الصفات على المنهج الحنبلي : الإثبات بلا تأويل ولاتفسير، إلا أنه قدم التفسير على التأويل.

وهذه العبارة قد عبرت الأجيال، يأخذها كل حنبلي من متقدمي مذهبه، يقول موفق الدين ابن قدامة في (ذم التأويل): "فقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف رحمة الله عليهم بما نقلناه عنهم جملة وتفصيلا، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك ولم أعلم عن أحد خلافا في هذه المسألة، بل قد بلغني عمن يذهب إلى التأويل لهذه الأخبار والآيات الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه، ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه قال: اختلف أصحابنا في أخبار الصفات، فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل مع نفي التشبيه عنها، وهو مذهب السلف فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه، والحمد لله." [2]، فحكى إجماع المسلمين من شتى الطوائف على أن مذهب السلف ما وصفه، من إمرار نصوص الصفات من غير تأويل ولا تفسير؛ ولذلك قال أيضا في (تحريم النظر في كتب الكلام): " ولا خلاف بين أهل النقل سنيهم وبدعيهم في أن مذهب السلف رضي الله عنهم في صفات الله سبحانه وتعالى: الإقرار بها والإمرار لها والتسليم لقائلها وترك التعرض لتفسيرها، بذلك جاءت الأخبار عنهم مجملة ومفصلة." [3]

وكذا قال ابن حمدان، صاحب (نهاية المبتدئين) من الكتب المعتمدة لدي السفاريني، فقد جاء في (صفة الفتوى والمفتي والمستفتي) قيما يجب على المفتي إذا سئل عن نصوص الصفات: " يأمرهم بأن يقتصروا فيها على الإيمان جملة من غير تفصيل، ويقولوا فيها وفي كل ما ورد من آيات أو أخبارها المتشابهة: إن الثابت فيها في نفس الأمر ما هو اللائق فيها بالله تعلى، وبكماله وعظمته وتقديسه، من غير تشبيه ولا تجسيم ولا تكييف ولا تأويل ولا تفسير ولا تعطيل، وليس علينا تفصيل المراد وتعيينه، وليس البحث عنه من شأننا في الأكثر، بل نكل علم تفصيله إلى الله وتعالى، ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا وألسنتنا، فهذا ونحوه هو الصواب من أئمة الفتوى في ذلك،

---

1 ابن القاصي أبي يعلى، طبقات الحنابلة، د.ط، ج2 ص208

2 ابن قدامة، **ذم التأويل**، ط1، ص25

3ابن قدامة، **تحريم النظر في كتب الكلام**، ط1، ص37 و38

وهو سبيل سلف الأمة، وأئمة المذاهب المعتبرة، وأكابر العلماء والصالحين وهو أصوب وأسلم." [1]، فنصوص الصفات عنده لا تفسر ونكل علم تفصيله إلى الله، فالتفسير له تعلق بالمعنى عند علماء الحنابلة، كما رأيناه أيضًا من كلام السفاريني.

ولأجل ذلك قال ابن رجب في (فضل علم السلف على علم الخلف): " والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل: ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة خصوصا الإمام أحمد، ولا خوض في معانيها ولا ضرب مثل من الأمثال لها."[2]، فمذهب أئمة السلف إمرار آيات الصفات بلا تفسير وعدم الخوض في معانيها، على النحو الحنبلي المبين آنفا.

نلاحظ أيضا مما سبق من كلام الحنابلة أن الإمرار كما جاء، والإثبات بغير تكييف، وعدم التفسير: مفاهيم متشابكة، كلها راجعة إلى بيان المعاني، وقد سبق نحوه تماما من مذهب السفاريني. وهو ما ينسبونه إلى الإمام أحمد كما قاله ابن رجب أيضا عند حديثه في صفة المجيء، إذ اختلف موقف بعض الحنابلة في ذلك: " وأصحابنا في هذا على ثلاث فرق: فمنهم من يثبت المجيء والإتيان، ويصرح بلوازم ذلك في المخلوقات. وربما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصح أسانيدها عنه، ومنهم من يتأول ذلك على مجيء أمره، ومنهم من يقر ذلك، ويمره كما جاء، ولا يفسره، ويقول: هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه، وهذا هو الصحيح عن أحمد، ومن قبله من السلف، وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة، وكان السلف ينسبون تأويل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة إلى الجهمية."[3]

والسكوت عن التفسير، هو سكوت عن المعنى كما قاله ابن قدامة في (ذم التأويل): "مذهب السلف رحمة الله عليهم، الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ولا تجاوز لها ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلم بها [...] وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدقوه ولم يعلموا حقيقة معناه فسكتوا عما لا يعلموه، وأخذ ذلك الآخر عن الأول ووصى بعضهم بعضا بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم." [4]

---

1 ابن حمدان، **صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**، ط1، ص44 و45

2 ابن رجب: **فضل علم السلف على علم الخلف**، ط2، ص33

3 ابن رجب، **التفسير**، ط1، ج2 ص575

4 ابن قدامة، **ذم التأويل**، ط1، ص9

فهذا ما كان عليه جمهورهم، من زمن المتقدمين إلى المتأخرين، فنختم بكلام الشيخ مرعي، وهو ممَن ينقل عنه السفاريني كثيرا، أحيانا بالحرف دون أن يعزو القول إليه، يقول في (أقاويل الثقات): "فاعلم أن من المتشابهات آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد فلا تؤول ولا تفسر. وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها. " [1] فالتفسير عند الشيخ مرعي أيضا بيان المعنى، والمعنى يفوض العلم به إلى الله عز وجل، وهو الذي يرتضيه ويحكيه عن الخطابي وغيره من أصحاب الحديث، كما قال في بعض أخبار الصفات: " قال الخطابيّ: هذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا فأجروه على ظاهر لفظه ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقيف عند تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب."[2]

فالسفاريني قد سلك طريقة أهل مذهبه في قضية تفسير نصوص الصفات، كالقاضي أبي يعلى وابن قدامة وابن رجب وغيرهم، فكلهم قالوا بتحريم التفسير تماما كما صنعوا في التأويل؛ ولم يقف الباحث على منتمٍ إلى الحنبلية يخالفهم في ذلك في الطبقات المتقدمة على طبقة السفاريني؛ وهؤلاء الحنابلة وضعوا ضوابط مهمة على قولهم في الإمساك عن التفسير.

المطلب الرابع: الضوابط الحنبلية في تفسير نصوص الصفات

يقول ابن بلبان في مختصر عقيدة ابن حمدان[3]: " أسماء الله تعالى وصفاته قديمة توقيفية فلا يجوز أن نسميه أو نصفه إلا بما ورد في الكتاب أو السنة أو عن جميع علماء الأمة، فنكف عما كفوا عنه من التأويلات ونقف حيث وقفوا، ولا نتعدى الكتاب والسنة وإجماع السلف في ذلك، فكل ما صح نقله عن الله أو رسوله أو جميع علماء أمته وجب قبوله والأخذ به وإمراره كما جاء وإن لم يعقل معناه، فيحرم تأويل ما يتعلق به تعالى وتفسيره، كآية الاستواء وحديث النزول وغير ذلك إلا بصادر عن النبي ﷺ أو بعض الصحابة، وهذا مذهب السلف قاطبة"[4]

فتبين لنا مجددا أن مذهب الحنابلة التسليم، لذلك أكد في صدر كلامه على ضرورة الوقوف على النص وإثبات ما ورد فيه وإن لم يعقل معناه؛ ويدلنا أيضا على أنه من أفراد الصفات ما يعقل معناه وما لا يعقل، وقال

1 مرعي الكرمي، **أقاويل الثقات**، ط1، ص60

2 المصدر السابق، ص174

3 ينظر: ابن حمدان، **نهاية المبتدئين**، ط1، ص35

4 ابن بلبان، **قلائد العقيان**، د.ط، ص511 و512

في ذلك كله إنه لا يؤول ولا يفسر وفقا لمبادئهم، وحرمة التفسير ليست مطلقة، بل مقيدة بما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم، فما فُسر من نصوص فسروه وما سُكت عنه سكتوا عنه.

فكلامهم في ذلك مطابق تماما لما قالوا عن التأويل، لذلك عطفوا التفسير على التأويل كما فعله أيضا الشيخ عبد الباقي في (العين والأثر)[1]، بعبارة ابن حمدان في (نهاية المبتدئين). وهم في ذلك تابعون لأسلافهم من أصحاب الحديث كما رواه ابن منده في (كتاب التوحيد) عن سفيان ابن عيينة قال: "هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات والنزول والرؤية حق نؤمن بها، ولا نفسرها إلا ما فسر لنا من فوق." [2]، أي في كلام الله عز وجل وعلى لسان نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم.

فالضابط الآخر عند الحنابلة، هو أن نصوص الصفات منقسمة إلى ما يعقل معناه وما لا يعقل، كما جاء في كلام ابن حمدان وابن بلبان، وكما قاله ابن قدامة في (لمعة الاعتقاد): " وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظا، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله."[3]، والصفات التي تكون من قبل المتشابه والتي لا تفسر ويسكت عن معانيها، هي الخبرية منها، من العين والوجه والاستواء وغير ذلك، كما بينه في غير موضع من كتبه.

ولأجل ذلك، يقول الشيخ عبد الباقي في (العين والأثر) عن صفة الكلام، من الصفات الذاتية، بعد أن بين أنه فُسر مراد هذه الصفة في الكتاب والسنة، وأن الله تعالى تكلم بما شاء كيف شاء بحرف وصوت، وأنه سمع كلامه من شاء من خلقه: " لا يجوز تفسير المتشابه الذي سكت السلف عن تفسيره، وليس كذلك الكلام، فإنه من المعلوم بين الخلق أنه لا تشابه فيه، وأنه فسره الكتاب والسنة." [4]، فصفة الكلام قد فُسِرت في الكتاب والسنة، فليست من المتشابهات التي يسكت عنها، بل معناها معلوم، وهي من الصفات الذاتية حسب تقسيم السفاريني.

فحرمة التفسير لا تقع إلا على الصفات الخبرية، أما الذاتية فلا، فإنها فُسِرت من فوق، فيجور بيان معناها كما بُين. وهذا الكلام ينطبق على سائر الصفات الذاتية من السمع والبصر والعلم ونحوها، يقول عبد الباقي: "وأما قولهم: إن كلام الله يجب أن لا يكون حرفا يشبه كلام الآدميين. قلنا: جوابه من وجوه. أحدها: أن الاتفاق

---

1 ينظر: عبد الباقي المواهبي، **العين والأثر**، ط1، ص39

2 ابن منده، **كتاب التوحيد**، ط5، ص354

3 ابن قدامة، **لمعة الاعتقاد**، ط1، ص6 و7

4عبد الباقي المواهبي، **العين والأثر**، ط1، ص87 والفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، ط1، ج2 ص45

في أصل الحقيقة ليس بتشبيه، كما أن إدراك البصر بأنه إدراك المبصرات، والسمع في أنه إدراك المسموعات، والعلم أنه إدراك المعلومات، ليس بتشبيه، كذلك هذا." [1]

وهذا الكلام نقله ابن بلبان عن ابن قدامة من كتابه (الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم)، يقول فيه الإمام الموفق، عن مذهب الحنابلة في صفة الكلام واعتقادهم أنه بحرف وصوت: "أما قولهم أنتم فسرتم هذه الصفة قلنا: لا يجوز تفسير المتشابه الذي سكت السلف عن تفسيره، وليس كذلك الكلام، فإنه من المعلوم بين الخلق لا شبهة فيه، وقد فسره الكتاب والسنة. [...] إننا فسرناه بحمله على الحقيقة تفسيرا جاء به الكتاب والسنة." [2]

فالحنابلة القائلون بحرمة التفسير لا يحرمونه مطلقا، كما لم يحرموا التأويل مطلقا، بل يسكتون عما سُكت عنه، أما إن ورد تفسير صفة في الكتاب أو السنة أو في كلام بعض الصحابة فقالوا به بغير حرج، فهم في ذلك سالكون على منهجهم في التسليم للنص ولكلام سلفهم، متبعين في ذلك لإمامهم أحمد بن حنبل، إذ قال كما رواه عنه ابن الجوزي في مناقبه: " إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام."[3]

وبالتالي ليس كل صفة لا تفسر؛ لأن بعضها جاء تفسيرها وبيان معناها، كالذاتية منها. فيفسرونها ويتكلمون في معانيها بما ورد في نصوص الكتاب والسنة، خلافا للخبرية، التي لم يرد، في نظرهم، تفسير ولا بيان، فيسكتون عن تفسيرها كما سكتوا عن تأويلها. فإثباتهم لها كان إثبات وجود لا إثبات معنى، يبين الباحث ذلك في المبحث الآتي.

1 عبد الباقي المواهبي، **العين والأثر**، ط1، ص87

2 ابن قدامة، **الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم**، ط1، ص44

3 ابن الجوزي، **مناقب الإمام أحمد**، ط2، ص187

المبحث الثاني: إثبات معاني الصفات

المطلب الأول: مذهب السفاريني في اكتشاف معاني الصفات:

وقد يزيد كلام السفاريني حول تعامله في إثبات الصفات ومعانيها، توضيحا للموقف الحنبلي التفسير، فيقول السفاريني في (الدرة المضية) عن آيات الصفات وأخبارها:

فمرها كما أتت في الذكر – من غير تأويل وغير فكر

وقال في (اللوامع) شارحا لهذا البيت: "فمذهب السلف حق بين باطلين، وسنة بين بدعتين، فإن من الناس من حمل النصوص على التشبيه والتمثيل فضل وأضل، ومنهم من حملها على التحريف والتعطيل، فألحد وانفصل عن الحق وخَتَل، وأهل الحق أثبتوا النصوص واعتقدوها بلا تكييف، فهم يقولون إثبات وجود لا إثبات تكييف وتحديد، ولهذا قال ((فمرها)) أي آيات الصفات وأخبارها، ولا تتعرض لمعانيها وأسرارها، بل تفسيرها أن نمرها ((كما أتت في الذكر)) القرآني، والحديث الصحيح عن المعصوم العدناني ((من غير تأويل)) لها ((وغير فكر)) في معانيها، فإن ذلك ليس في طوق البشر أن يكلفوه، ولا في وسعهم أن يعرفوه، وعلى ذلك مضت أئمة السلف، والحق من سلف."[1]

فصرح الإمام السفاريني في هذا الموضع عن مراده بقوله في الصفات أنها لا تفسر، فله تعلق وثيق بالكشف عن معنى اللفظ، كما يقتضي معنى التفسير اللغوي، وهذا الكلام جاء في سياق الصفات الخبرية من العين والوجه وغيرها، فما ورد منها في النصوص لا يجوز عند السفاريني التعرض لمعانيها ولا الفكر فيها، فتمر كما جاءت مع الاعتقاد أنها صفات إلهية، وهذا المذهب الذي يحكي السفاريني، هو المعتمد الحنبلي كما يصفه؛ لأجل ذلك يقول: "اعلم أن مذهب الحنابلة هو مذهب السلف، فيصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فالله تعالى ذات لا تشبه الذوات، متصفة بصفات الكمال التي لا تشبه الصفات من المحدثات، فإذا ورد القرآن العظيم، وصحيح سنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بوصف للباري جل شأنه، تلقيناه بالقبول والتسليم، ووجب إثباته له على الوجه الذي ورد، ونكل معناه للعزيز الحكيم"[2].

فمذهبه الإثبات، وما لا يفسر "نكل معناه للعزيز الحكيم" كما قال؛ فمعنى الصفة لا يبينه بل يكله إلى القائل به عز وجل، فيسكت عنه ولا يفكر فيه، وهذا يدلنا على المراد بقوله: لا يفسر، أي: لا يعين معناه. وهو

---

1 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص718 و719

2 المصدر السابق، ج1 ص394 و395

التفسير في اللغة، فالمراد بالتفسير ههنا هو الاستعمال اللغوي دون شيء آخر، كما هو بين من كلام السفاريني في لزوم السكوت عن معاني ألفاظ الصفات.

وينطبق هذا ابتداء على الصفات الخبرية إذ لم يرد في النصوص ما يفسر معناها لدى السفاريني، ولهذا كان معظم ما تم نقله سياقه الكلام حول الصفات الخبرية، دون الذاتية والفعلية، حسب تقسيم السفاريني للصفات، وفي المطلب الآتي بيان للموقف الحنبلي في ذلك.

المطلب الثاني: مذهب الحنابلة قبل السفاريني في اكتشاف معاني الصفات:

قد وصف السفاريني القاضيّ أبا بعلى قائلا: "أحد أركان المذهب"[1]، وأكثر من ذكر أقواله في (اللوامع)؛ ومن جملة أقوال القاضي في معاني الصفات، ما ورد في (إبطال التأويلات) بعد سرد بعض روايات الإمام أحمد في الصفات الخبرية: " فقد نص على صحة هذه الأحاديث والأخذ بظاهرها والإنكار على من فسرها، وذلك أنه ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحقه، لأنا لا نثبت ضحكا هو فتح الفم وتكشير شفتين وأسنان، ولا نثبت أضراسا ولهوات هي جارحة ولا أبعاضا، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا الوجه واليدين والسمع والبصر، وإن لم نعقل معناه، ولا يجب أن نستوحش من إطلاق هذا اللفظ إذا ورد به سمع، كما لا نستوحش من إطلاق ذلك في غيره من الصفات."[2]، فمذهب أحمد عند القاضي هو ما وصف: الإيمان بظاهر الألفاظ مع اعتقاد كونها صفات، وإن لم تُعلم معانيها. ولا إشكال في ذلك عنده، إذ هذه الألفاظ وردت في الكتاب والسنة الثابتة، فأثبتوا بلا بيان المعاني دون تشبيه الله بخلقه.

ولذلك قال ابنه مدافعا عن والده وما رمي به من تشبيه وتجسيم: "وأما كتابه قدس الله روحه في (إبطال التأويلات لأخبار الصفات) فمبنى على هذه المقدمات، وأن إطلاق ما ورد به السمع من الصفات لا يقتضي تشبيه الباري سبحانه بالمخلوقات. وذكر رحمة الله عليه كلاما معناه: أن التشبيه إنما يلزم الحنبلية أن لو وجد منهم أحد أمرين: إما أن يكونوا هم الذين ابتدأوا الصفة لله عز وجل واخترعوها، أو يكونوا قد صرحوا باعتقاد التشبيه في الأحاديث التي هم ناقلوها. فأما أن يكون صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم هو المبتدئ بهذه الأحاديث، وقوله صلى الله عليه وسلم حجة يسقط بها ما يعارضها، وهم تبع له. ثم يكون الحنبلية قد صرحوا بأنهم يعتقدون إثبات الصفات، ونفى التشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟ وعلى أنه قد ثبت أن الحنبلية إنما

1 ينظر: السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص252

2 القاضي أبو يعلى، **إبطال التأويلات**، ط1، ص260 و261

يعتمدون في أصول الدين على كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسوله ذكر الصفات، ولا نجد فيهما ذكر التشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟"[1]

فخلاصة المنهج الحنبلي في ذلك ما نسبه ابن القاضي إلى أبيه وإلى سائر علماء المذهب: "واعتقدوا أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين وفارق بها سائر الموصوفين، فهم بها مؤمنون، وبحقائقها موقنون، وبمعرفة كيفيتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها، كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه، كما حملته المشبهة، الذين أثبتوا الكيفية، ولا تأولوها على اللغات والمجازات، كما تأولتها الأشعرية."[2]

وقد صرح بتلك المنهجية في نصوص الصفات الخبرية غير واحد من الحنابلة ممن جاء بعد القاضي، من إثبات ألفاظ الصفات بغير معنى، من هؤلاء الإمام ابن قدامة كما جاء في (تحريم النظر في كتب الكلام): " وإنما يحصل التشبيه والتجسيم ممن حمل صفات الله سبحانه وتعالى على صفات المخلوقين في المعنى، ونحن لا نعتقد ذلك ولا ندين به، بل نعلم أن الله تبارك وتعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [3] أما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها، وقائلها أعلم بمعناها، فآمنا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى، فجمعنا بين الإيمان الواجب ونفي التشبيه المحرم، وهذا أسد وأحسن من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيما وتشبيها، وتحيل على إبطالها وردها فحملها على معنى صفات المخلوقين بسوء رأيه وقبح عقيدته." [4]، وقد ذكر ذلك في غير موضع من كتابه، كقوله: "لم يبق إلا الطريق الواضح والقول السديد وسلوك سبيل الله تعالى التي دلت على استقامتها الآثار، وسلكها الصحابة الأبرار، والأئمة الأخيار، ومضى عليها الصالحون، واقتفاها المتقون وأوصى بلزومها الأئمة الناصحون، الصادقون، وهي الإيمان بالألفاظ والآيات والأخبار بالمعنى الذي أراده الله تعالى، والسكوت عما لا نعلمه من معناه، وترك البحث عما لم يكلفنا الله البحث عنه من تأويلها، ولم يطلعنا على علمه، واتباع طريق الراسخين الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين حين قالوا ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [5]."

فمذهب السلف في نظره هو مجرد الإيمان بالألفاظ دون ذكر المعاني، فإن الصفات الخبرية لم نُخبر عن تفاسيرها ولا عن كيفيتها فالواجب السكوت والوقوف. وهذا المنهج لا غبار عليه، ولا يعاب صاحبه إذ هو سالك على طريق التسليم، يقول ابن قدامة: " وعائب هذه المقالة لا يخلو إما أن يعيب الإيمان بالألفاظ أو السكوت عن

---

1 ابن القاصي أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، د.ط، ج2 ص211

2 ابن القاصي أبي يعلى، **طبقات الحنابلة**، د.ط، ج2 ص209

3 الآية 11 من سورة الشورى

4 ابن قدامة، **تحريم النظر في كتب الكلام**، ط1، ص59

5 الآية 7 من سورة آل عمران

التفسير أو الأمرين معا، فإن عاب الإيمان بالألفاظ فهي قول رب العالمين ورسوله الصادق الأمين، فعائبها كافر بالله العظيم، ولأن عائب الإيمان بها لا يخلو من أن يكون مؤمنا بهما أو كافرا، فإن كان مؤمنا بهما، فكيف يعيب ما هو عليه؟ وإن كفر بهما خرج من الإسلام وكفر بالإيمان، قال الله تعالى ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [1]، وإن عاب السكوت عن التفسير أخطأ، فإننا لا نعلم لها تفسيرا، ومن لم يعلم شيئا وجب عليه السكوت عنه وحرم عليه الكلام فيه، وقال تعالى :﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [2] وذكر الله تعالى في المحرمات ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [3]. [...] وأيضا فإن عائب هذه المقالة عائب على رسول اللهﷺ، فإنه كان يؤمن بالله وكلماته ولم يفسر شيئا من ذلك ولا بين معناه." [4]

فالحق عنده هو الإيمان بظاهر الألفاظ كما جاءت، وهو معنى الإمرار في كلام السلف، والسكوت عن المعنى إلا ما فسّره الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، فلذا لا يجوز عنده السؤال عن معاني الصفات الخبرية، فمذهب الحنابلة السكوت عنها، يقول في (ذم التأويل): "وبين أنه إذا سأل سائل عن معنى هذه الألفاظ قلنا: لا نزيدك على ألفاظها زيادة تفيد معنى بل قراءتها تفسيرها من غير معنى بعينه ولا تفسير بنفسه، ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة يعلمه المتكلم به، فنحن نؤمن بها بذلك المعنى، ومن كان كذلك كيف يسأل عن معنى وهو يقول لا أعلمه؟ وكيف يسأل عن كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة، والكلام في تفسيره خطأ، والبحث عنه تكلف وتعمق." [5]

فالسكوت عن المعنى هو مذهب الحنابلة من قبل زمن القاضي أبي يعلى إلى جيل السفاريني، وقد فصل القول في ذلك أكابر المذهب، كالإمام ابن قدامة المقدسي، فالسفاريني لم يبتدع في ذلك كلاما لم يقله أسلافه، بل اتبع كما هي عادته، وقد نسب السفاريني هذا المذهب إلى مدرسة أخرى من مدارس أهل السنة، وهي الماتردية، يتحدث الباحث عن موقفها في المطلب القادم.

المطلب الثالث: كلام السفاريني في إثبات الماتريدية للصفات الخبرية:

لما وصف السفاريني مذهب السلف في الصفات، ذكر ممن يشارك الحنابلة في اتباع مذهبهم: الأحناف الماتريدية، ومن يوافقهم من أهل العلم، يقول رحمة الله عليه: " وهذا هو مذهب السلف كما نقله الخطابي وغيره،

---

1 سورة العنكبوت، الآية 47

2 سورة الإسراء، الآية 36

3 سورة الأعراف، الآية 33

4 ابن قدامة، **تحريم النظر في كتب الكلام**، ط1، ص 54 و55

5 المصدر السابق، ص59 و60

ومنهم الأئمة الأربعة، وبهذا المذهب قال الحنابلة والحنفية وكثير من الشافعية وغيرهم، وهو إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها".[1]

ولم ينسب السفاريني هذا القول إلى الحنفية عبثا، بل وُجد بالفعل من أعلام المدرسة الماتريدية من يقول به ويدافع عنه، من هؤلاء الشيخ ملا علي القاري في شرح (الفقه الأكبر) للإمام أبي حنيفة، يقول فيه الإمام: " وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته، أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف."[2]، فهذا الكلام صريح في إثبات تلك الصفات، ومن الصعوبة حمل كلام الإمام على غير هذا، فلا سبيل إلى من يرى صحة الكتاب إلى أبي حنيفة، إلا الإثبات لتلك الصفات كما أثبتها بغير كيف.

ومن كلامهم أيضا في الإثبات على طريقة الحنابلة، ما قاله الإمام النسفي الماتريدي: "ويجوز أن يقال بأن لله تعالى يدا بالعربية، ولا يجوز بالفارسية، واليد من الصفات الأزلية بلا كيف ولا تشبيه، كالسمع، والبصر، والعلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والكلام، فإن الله تعالى سميع بلا جارحة، بصير بلا عين، عالم بلا آلة، مريد بلا قلب، متكلم بلا لسان وشفتين، وكذلك اليد من صفاته الأزلية بلا كيف وتشبيه، جارحة والمراد به إرادة الله"[3] وفي نسخ أخرى: "على ما أراده الله"[4]

فلا يجوز عنده ترجمة لفظ اليد إلى الفارسية، لأن ذلك يؤدي إلى تفسير معناها ولم يرد في ذلك شيء، وتفسير اليد بمعنى الجارحة المعروفة تشبيه وتجسيم، فيجب الإثبات بلا كيف على ما "أراده الله"، ولذا يقول شارح العقيدة النسفية في (غاية المرام):" أقول: يجوز أن يقال: لله يد بالعربية لورود التوقيف له، ولا يقال بلسان غيره لعدم الإذن في ذلك، فاليد من صفاته الأزلية كالعلم والبصر والسمع والكلام والقدرة والحياة إلى آخره." ثم قال: " ولا تعطيل أي: لا نقول: لا يراد باليد معنى، فإذا كان كذلك فنقر بأن لله تعالى يدا على ما أراد الله، وهذا بناء على القول بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله كما هو مذهب السلف."[5]، فلليد معنى عند الله لكنهم جاهلون به.

---

1 السفاريني، **لوائح الأنوار**، د.ط، ج1 ص331 و**لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص645

2 أبو حنيفة، **الفقه الأكبر**، ط1، ص27د

3 النسفي، **بحر الكلام**، ط1، ص114 و115

4 ينظر: حسن ابن أبي بكر المقدسي، **غاية المرام**، ط1، ص380

5 حسن ابن أبي بكر المقدسي، **غاية المرام**، ط1، ص380

وكل ذلك تبعا لمذهب الإمام أبي حنيفة، ولا يسعهم قول غير هذا، حفظا لمقام الإمام عندهم، وقد وجدنا نحو ذلك في كلام شراح العقيدة الطحاوية، إذ قال فيها الإمام الطحاوي: " ومن لم يتوَقَّ النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية ."، فهو كغيره من متقدمي العلماء يرجح مذهب التسليم مع الإثبات وعدم التأويل، فلم يتمكن شراح الطحاوية من حمل كلام الطحاوي على محمل آخر.

يقول الشيخ الغنيمي الحنفي في شرح هذا الكلام: " ((و)) اعلم أن ((من لم يتوق)) أي يتحفظ ويحترز عن ((النفي)) لما لا يدرك من صفات الذات العلية كالمعطلة ((والتشبيه)) لها بوهمه بصفة من صفات البرية كالمجسمة ((زل)) عما يبتغيه وضل ((ولم يصب التنزيه)) وما فر بزعمه منه وقع فيه ((فإن ربنا جل)) أي عظم ((وعلا)) أي ارتفع عما لا يليق به ((موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية)) فهو ((ليس بمعناه)) ولا يشبهه ولا يماثله ((أحد من البرية)) أي الخلق".[1] فالإيمان بالصفات الخبرية التي لا تؤول، يكون بغير تشبيه ولا تجسيم ولا بتفسير لمعانيها.

وقد أكد أن من تلك الصفات التي يثبتونها، الصفات الخبرية: "وأما ما ورد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من وصفه تعالى بما يوهم ظاهره ذلك كاليد والأصبع والقدم، وكذا النفس والوجه [...] فالواجب إجراؤه على ظاهره، وتفويض علمه إلى قائله، مع تنزيه الباري عن الجارحة ومشابهة الصفات المحدثة، قال الإمام فخر الإسلام البزدوي في أصوله: إثبات اليد والوجه عندنا معلوم بأصله، متشابه بوصفه، ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه."[2] فهو في ذلك موافق لما كان عليه السفاريني ومن معه من علماء الحنابلة.

فطريقة من ذُكرت أقوالهم من الماتريدية شبيهة إلى حد كبير بالطريقة الحنبلية في التسليم للنصوص والتمسك بكلام أسلافهم من علماء المذهب، ولذا وجدنا السفاريني ينسب هؤلاء إلى مذهب السلف، ويبقى بعد ذلك الكلام في المدرسة الثالثة التي تمثل أهل السنة والجماعة لدى السفاريني: المدرسة الأشعرية، يتناول الباحث موقفهم في المطلب الآتي.

المطلب الرابع: إثبات علماء الأشاعرة للصفات الخبرية وموقف السفاريني منهم:

قد رأى بعض أهل العلم أن نفس الإمام الأشعري رحمه الله ممن ذهب إلى أن الألفاظ الواردة في النصوص أسماء لصفات قائمة بالذات الإلهية، على خلاف المشهور من المدرسة الاشعرية العقدية، يقول البيضاوي في

1 الغنيمي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ط3، ص73

2 المصدر السابق، ص74

(طوالع الأنوار): "في صفات أخرى أثبتها الشيخ[1]، وهي الاستواء واليد والعين والوجه، بالظواهر الواردة بذكرها، وأولها الباقون وقالوا: المراد بالاستواء الاستيلاء، واليد القدرة، وبالوجه الوجود، وبالعين البصر، والأولى اتباع السلف في الإيمان بها، والرد إلى الله تعالى."[2]، فمذهبه الإثبات مع الجهل بعلم المعاني.

وكذا ذكر السنوسي في شرح (العقيدة الوسطى)، يقول رحمة الله عليه: "وأشرت هنا إلى أنه اختلف في أشياء وردت في الشرع مضافة لله تعالى وهي الاستواء واليد والعين والوجه بعد القطع بتنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة عقلا وإجماعا، فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: إنها أسماء لصفات تقوم بذاته تعالى زائدة على الصفات الثمانية السابقة والسبيل عنده إلى إثباتها السمع لا العقل، ولهذا تسمى على مذهبه صفات سمعية، والله تعالى أعلم بحقيقتها."[3] فيكون مذهب أبي الحسن الأشعري، حسب هذا القول موافقا لما عليه الحنابلة من إثبات الصفات الخبرية مع رد علم المعاني إلى الله تعالى، ما دامت تلك النصوص لم تفسر من قبل الشارع.

وذلك واضح جدا من كتابه (الإبانة عن أصول الديانة)، لمن يثبت نسبته إلى الإمام الأشعري، فيقول فيه: "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا عليه السلام، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة المحدثين، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه، ورفع درجته وأجزل مثوبته، قائلون."[4].

ثم قال رحمه الله: "وجملة قولنا: [...] وأن الله تعالى مستو على عرشه كما قال ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[5]. وأن له وجها بلا كيف كما قال ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴿٢٧﴾﴾[6] . وأن له يدين بلا كيف، كما قال ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [7]، وكما قال ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[8] وأن له عينين بلا كيف، كما قال ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [9]." [10]

---

1 أي أبو حسن الأشعري

2 البيضاوي، **طوالع الأنوار**، ط1، ص190

3 السنوسي، **شرح العقيدة الوسطى**، د.ط، ص183

4 الأشعري، الإبانة، ص201

5 سورة طه، الآية 5

6 سورة الرحمن، الآية 27

7 سورة ص، الآية 75

8 سورة المائدة، الآية 64

9 سورة القمر، الآية 14

10 الأشعري، **الإبانة**، ط1، من ص202 إلى 215

فأثبت عددا من الصفات الخبرية بلا كيف على طريقة الحنابلة، وقد أتى بهذا النقل الإمامُ السفاريني في (اللوامع).[1]

وقال بعضهم: إن هذا المذهب أحد القولين المنسوبين إلى الإمام الأشعري في الصفات السمعية، والآخر موافق لجمهور متكلمي الأشاعرة، يقول قاضي الجماعة البكي التنوسي رحمه الله عن الصفات الخبرية: "قول جماعة من السلف الصالح من أهل الفقه والحديث كمالك والشافعي، وهو أحد قولي الأشعري، أنها صفات زائدة على الصفات السبع، الله أعلم بحقائقها. [...] والحاصل أنه يعتقد إحالة ظواهرها المنافية للدليل العقلي والنص السمعي من قوله تعال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ويعتقد أنها صفات له جل وعلا أزلا وأبدا، ونكل العلم بحقائقها إلى الله، من غير تعرض إلى تأويل يردها إلى الصفات التي ثبتت بالعقل."[2]

ولأجل ما ثبت من مذهب الإمام الأشعري في الصفات الخبرية، نجد عددا من متقدمي الأشاعرة يثبتون تلك الصفات على طريقة إمامهم، مع عدم التفسير، كما قاله الإمام الباقلاني في (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل): "باب في أن لله وجها ويدين، فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله عز وجل وجها ويدين؟ قيل له: قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[3] وقوله ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[4] فأثبت لنفسه وجها ويدين."[5]

وقد عد الباقلاني جملة من الصفات الخبرية من الصفات الذاتية إذ قال: "صفات ذاته هي التي لم يزل ولا يزال موصوفا بها، وهي الحياة والعلم والقدرة والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان واليدان والغضب والرضى والإرادة على ما وصفناه."[6]، فيوافق في ذلك ما كان عليه الإمام الأشعري في (الإبانة) وغيره من كتبه.

ولأجل ذلك نجد السفاريني ينقل كلام الباقلاني في (اللوامع) ويثني عليه: "وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني وهو من أفضل متكلمي الأشعرية، فإن قال قائل: فهل تقولون: إنه تعالى في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله، بل هو مستو على عرشه كما أخبر، وقال: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾[7]وساق الآيات المتقدمة، ثم قال: ولو

---

1 السفاريني، **لوامع الأنوار البهية**، ط1، ج1 ص282

2 البكي، **تحرير المطالب**، د.ط، من ص173 إلى 175

3 سورة الرحمن، الآية 27

4 سورة ص، الآية 75

5 الباقلاني، **تمهيد الأوائل**، ط1، ص295 و296

6 الباقلاني، **تمهيد الأوائل**، ط1، ص298 و299

7 سورة فاطر، الآية 10

كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان والحشوش، ولصح أن يرغب إليه نحو الأرض، وإلى خلفنا، ويميننا، وشمالنا." [1]

ونذكر أيضا من أئمة الأشاعرة الأقدمين المثبتين للصفات الخبرية: الإمام البيهقي، فقال في كتابه (الاعتقاد): " "باب ذكر آيات وأخبار وردت في إثبات صفة الوجه واليدين والعين"، وهذه صفات طريق إثباتها السمع فنثبتها لورود خبر الصادق بها ولا نكيفها."[2]، ثم قال عن صفة العين: "وفي هذا نفي نقص العور عن الله سبحانه، وإثبات العين له صفة، وعرفنا بقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] وبدلائل العقل أنها ليست بحدقة، وأن اليدين ليستا بجارحتين، وأن الوجه ليس بصورة؛ وأنها صفات ذات أثبتناها بالكتاب والسنة بلا تشبيه، وبالله التوفيق."[4]، فهو كالباقلاني على مذهب أبي الحسن الأشعري في الصفات الخبرية.

والبيهقي أيضا من العلماء الذين ينقل السفاريني عنهم كثيرا، جاء في (اللوامع): "وقال البيهقي في كتاب (الأسماء والصفات): باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة، فذكر الآيات، ثم قال الحافظ البيهقي: قال بعض أهل النظر: قد تكون اليد بمعنى القوة كقوله: ﴿دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [5] أي ذا القوة، وبمعنى الملك والقدرة والنعمة وتكون صلة أي زائدة. ثم أبطل البيهقي ذلك كله، وأثبت أن اليدين صفتان تعلقتا بخلق آدم تشريفا له دون خلق إبليس تعلق القدرة بالمقدور، لا من طريق المباشر، ولا من حيث المماسة، وليس لذلك التخصيص وجه غير ما بينه الله تعالى في قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[6]."[7]

وقال أيضا رحمه الله في (الوامع): "قال الحافظ البيهقي: المتقدمون من هذه الأمة لم يفسروا ما ورد من الآي والأخبار في هذا الباب مع اعتقادهم بأجمعهم بأن الله واحد، لا يجوز عليه التبعيض، قال: وذهب بعض أهل النظر إلى أن اليمين يراد به اليد، واليد لله صفة بلا جارحة، فكل موضع ذكرت فيه من الكتاب أو السنة فالمراد بذكرها تعلقها بالمكان المذكور معها من الطي والأخذ والقبض والبسط والقبول والإنفاق، وغير ذلك، تعلق الصفة الذاتية بمقتضاها من غير مباشرة ولا مماسة، وليس في ذلك تشبيه بحال، وهذا مذهب السلف والحنابلة ومن

---

1 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص591

2 البيهقي، **الاعتقاد**، ط2، ص53

3 سورة الشورى، الآية 11

4 البيهقي، **الاعتقاد**، ط2، ص54 و55

5 سورة صد، الآية 17

6 سورة ص، الآية 75

7 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص659

وافقهم."[1]، تمسكوا عن التفسير الذي هو بيان المعنى، فالمذهب الذي حكاه في صفة اليد هو مذهب الحنابلة ومن وافقهم من سائر العلماء، أمثال البيهقي والباقلاني.

فالإمامان الباقلاني والبيهقي موافقان لمذهب الحنابلة في الصفات الخبرية من حيث الجملة، فينقل السفاريني كلامهما في (اللوامع)، ولذا يقول الشيخ تقي الدين ابن تيمية في احدى فتاواه، متحدثا عن العلاقة بين الأشعرية والحنبلية: "وأما التميميون كأبي الحسن وابن أبي الفضل وابن رزق الله فهم أبعد عن الإثبات وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم، ولهذا تتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية: كالباقلاني والبيهقي، فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي مع أن القوم ماشون على السنة. [...] والأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية كما أن متكلمة الحنبلية فيما يحتجون به من القياس العقلي فرع عليهم، وإنما وقعت الفرقة بسبب فتنة القشيري."[2]، والشاهد من ذلك، إثبات علاقة بين أمثال هؤلاء من المدرسة الأشعرية والمدرسة الحنبلية، وإن كان ابن تيمية لا يصوب طريقتهم بالكلية، بما لا يسع هذا البحث ذكره مفصلا.

فربط ابن تيمية بين الحنبلية والأشعرية في الاعتقاد وخاصة في قضية إثبات الصفات الخبرية، مع أنه لا يرى أنهم وافقوا مذهب السلف فيما يذهبون إليه، ولكن العلاقة موجودة، ولذا وجدنا من أئمة الأشعرية من يقول بكلام الحنابلة في الصفات، كما كان إمامهم أبو الحسن يقول بكلام الإمام أحمد بن حنبل في المعتقد.

والتفسير الذي هو بيان المعنى يحرمونه إلا بما ورد في النصوص وفي كلام الأئمة المرضيين، وقد قال السفاريني: إن ذلك طريقتهم وزاد على ذلك: "وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى" [3] فيبين الباحث مرادهم من التفويض في المبحث الآتي إن شاء الله.

1 المصدر السابق، ج1 ص662

2 ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، د.ط، 6 /53

3 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص634

المبحث الثالث: موقف مدارس أهل السنة من التفويض

المطلب الأول: معنى التفويض من كلام السفاريني:

التفويض عند المتكلمين هو مسلك من المسلكين المعتبرين في التعامل مع النصوص المتشابهة، التي ظاهرها تشبيه الله بخلقه، فالتفويض عندهم مصطلح معلوم لطريقة معتبرة، فهو: صرف اللفظ عن معنى الظاهر المستحيل والتوقف عن تعيين المعنى المراد، فلا يرون أن هذا اللفظ صفة أصلا، وعدم اعتبار تلك الألفاظ صفات لله هو ما نسبه السفاريني إلى الخلف دون السلف، لذلك قال في (اللوامع) في سياق بيان الصفات الخبرية: " في ذكر الصفات التي يثبتها الله تعالى أئمة السلف، وعلماء الأثر دون غيرهم من علماء الخلف وأهل الكتاب، فضلا عن فرق أهل الزيغ والفساد، وأساطين الفلاسفة، وأهل الإلحاد."[1] فمن الواضح أن مراد السفاريني بالتفويض غير ما ذكرنا، إذ ذهب هو إلى الإثبات، والاعتقاد أن هذه ألفاظ صفات لله عز وجل.

فالتفويض عند أهل الكلام اصطلاح لمنهجية خاصة في اعتبار تلك النصوص، وليس الأمر كذلك عند السفاريني، بل استعماله للكلمة استعمال لغوي محض، والتفويض لغة، من فوَّض، أي رد الأمر إلى غيره، يقول ابن منظور: " فوض: فوض إليه الأمر: صيره إليه وجعله الحاكم فيه. وفي حديث الدعاء: " فوضت أمري إليك " [2] أي رددته إليك. يقال: فوض أمره إليه إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه." [3]

ومن المواضع التي ذكر فيها السفاريني التفويض، قوله: "فمذهب السلف أنهم يصفون الله تعلى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تكييف، وهو سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصا أو حدوثا فالله تعالى منزه عنه حقيقة، فإنه تعالى مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه، ومذهب السلف عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى." [4] فيفوض علم المعنى الذي أريد من اللفظ إلى الله القائل به، فهذا استعمال لغوي للتفويض وقد عبر عن نفس المعنى بغير هذا اللفظ، فقال في مواضع أخرى: " ونكل معناه للعزيز الحكيم"[5]؛ وقد قال نحوه بعد كلامه السابق النقل: "فالواجب على الإنسان أن يؤمن بظاهره، ويكل علمه إلى الله تعالى." [6]، فيفوض المعنى أو

---

1 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص565

2 أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (244) ومسلم في صحيحه، رقم (2082)

3 ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، المادة (ف و ض)

4 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص371 و372

5 المصدر السابق، ج1 ص394 و395

6 المصدر السابق، ج1 ص371 و372

يكله إلى الله، يريد الخطاب اللغوي المحض، لا الإشارة إلى اصطلاح يعرفه المخاطب. ولأجل هذا لم يقل السفاريني: مذهبنا في الصفات التفويض، بل ما قاله: "فعقدنا الإثبات يا خليلي – من غير تعطيل ولا تمثيل". فمذهبهم إثبات الصفات لا التفويض، وإن كانوا يفوضون معنى الصفة إلى الله. وتفويضهم للمعنى، يرجع إلى منعهم للتفسير والسكون عن اكتشاف المراد من اللفظ كما مر في هذا البحث.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن السفاريني يعتقد أن اللفظ، الذي هو اسم لصفة، له معنى ولكن لا يعرفه هو لعدم ورود تفسيره، فوجب عليه الإمساك والسكوت، أما مُنزل القرآن عز وجل فلا ريب أنه عالم بمعنى كلامه، فيكل العلم به إليه ويفوض علم المراد إليه، ولهذا جعل في مقابل مذهب المتكلمين المؤولين، مذهب أصحابه من المثبتة المفوضين علم المراد إلى الله، يقول كما جاء في (اللوائح)[1] و(اللوامع): "وأصحاب الرأي عند الفقهاء هم أهل القياس والتأويل، كأصحاب الإمام أبي حنيفة، وأبي الحسن الأشعري، وأصحاب الرأي ضد أصحاب الظاهر من داود وابن حزم ومن نحا نحوهم، وأصحاب التأويل ضد أصحابنا من أتباع المأثور، والمرور كما جاء مع التفويض، واعتقاد التنزيه بأن الله ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير."[2]، فمن شعار أهل الأثر الإمرار للنصوص كما جاءت من غير تأويل مع تفويض علم المراد.

وينقل السفاريني أحيانا كلام بعض أهل العلم يتحدثون عن التفويض، بما ظاهره اعتباره منهجية خاصة ومصطلح معهود، والقائلون منتسبون إلى مدارس غير الحنبلية. من ذلك ما قاله ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري) عن الأحاديث التي فيها ذكر الصوت صفة لله: "وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين؛ لأنها التي عهدت ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج، كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة، ولئن سلم فليمنع القياس المذكور، لأن صفة الخالق لا تقاس على صفة المخلوقين، وحيث ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به، ثم إما التفويض وإما التأويل[3]."[4] [5]. فظاهر كلام ابن حجر أنه على منهجية الأشاعرة في ذلك، وهي الخيار بين التأويل والتفويض، فالاستعمال ليس لغويا ههنا بل اصطلاحي.

1 ينظر: السفاريني، **لوائح الأنوار**، د.ط، ج2 ص360

2 السفاريني **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص125 و126

3 ينظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج13 ص466

4 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص473

5 ينظر: السفاريني، **لوائح الأنوار**، د.ط، ج1 ص240

ومن ذلك أيضا ما نقله عن البيهقي قوله: " وأسلمها الإيمان بلا كيف، والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق، فيصار إليه، قال: ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ التفويض أسلم، انتهى." [1]، فهو، والله أعلم، نفس الاستعمال مع ترجيح التفويض على التأويل.

فاستعمال كلمة "التفويض" في كلام السفاريني استعمال لغوي لا اصطلاحي، ولذلك لا يقول عن مذهبه إنه التفويض، أو إنه يرجح التفويض على غيره من المسالك المعتبرة. بل يقول عنه إنه مثبت للصفات كما وردت. أما الذي يقول: إنه يكل علمه إلى الله عز وجل هو علم المعنى، ليس لأنه لا معنى للفظ الصفة، بل لأن كشف معنى الصفة لم يرد في النصوص، فالواجب عليه السكوت كما سكت الأسلاف، ذلك كما قاله البيهقي: " والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق صلى الله عليه وسلم". فهو في ذلك سالك، كعادته، على المنهجية الحنبلية في التسليم. وذلك الكلام لم يرد في سياق شرح الصفات الذاتية، بل كل ما تم نقله من كلام السفاريني في هذا المقام هو متعلق بالصفات الخبرية لا غير، فيبدو والله أعلم، أن إمساكه عن بيان معاني الصفات يكون للصفات الخبرية وحدها، كالعين والوجه والنزول والاستواء وكل ما من هذا القبيل، ولزيادة الإيضاح يتحدث الباحث عن التفريض في المدرسة الأشعرية، التي كانت من مدارس أهل السنة لدى السفاريني.

المطلب الثاني: التفويض لدى علماء الأشاعرة ومن يوافقهم:

أئمة المتكلمين المنتمين إلى مدارس أهل السنة غير الحنبلية، لهم موقف في قضية التأويل غير الموقف الحنبلي، وقد سبق الإشارة إلى شيء من ذلك من كلام السفاريني. ويمثل ذلك ما قاله الإمام اللقاني في (جوهرة التوحيد): "وكل نص أوهم التشبيها – أوله أو فوضه ورم تنزيها." فلما كان ظاهر نصوص الصفات الخبرية موهمة للتشبيه والتجسيم تعين طريقان لإزالته على سبيل اللزوم: التأويل والتفويض، ولذلك عبر به بصيغة الأمر. يقول الإمام الصاوي شارحه: "أوّله أي: وجوبا بأن تحمله على خلاف ظاهره بصرفه إلى معنى بعينه [...]((أو فوضه)) والمرد أوله إجمالا."[2]

فبين المقترح في شرح (الإرشاد) أنه إن تعين احتمال واحد بعد نفي الظاهر وجب الأخذ به، وإن بقي أكثر من احتمال اختار التوقف، وقد زاد اللقاني على ذلك إذ قال بجواز التوقف المطلق عن تعيين المراد ولو لم يوجد إلا احتمال واحد، فتعيين المعنى المراد هو التأويل، والتوقف عن المعنى بعد نفي الظاهر هو ما أمرنا به اللقاني بقوله "فوّض" أي قل بالتفويض.

---

1 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص685

2 الصاوي، **شرح جوهرة التوحيد**، ط11، ص232 و234

والتفويض تأويل إجمالي كما قاله الصاوي، إذ هو العدول عن الظاهر ولكن دون تعيين المراد، يبين ذلك اللقاني قائلا: " بيان التأويل الإجمالي، [...] يعتقد ما ورد به الآيات والأحاديث المشهورة مع التنزيه عما يوهم ظواهرها من الكيفيات والتحيز والانفعالات النفسانية، وإن لم يعرف تفاصيلها، فتفويض علمها إلى الله تعالى مع تنزيهه تعالى عما يوهم ظواهرها تأويل أيضا لكنه إجمالي."[1] فالواجب أحد التأويلين: الإجمالي وهو التفويض، أو التفصيلي، بتعيين المعنى المراد، فبالتالي مهما كان الطريق المختار يكون تأويلا لزوما.

ومن هنا يظهر الفرق الجلي بين الحنابلة الذين حرموا التأويل وبين الذين أوجبوه سواء كان إجماليا أو تفصيليا، فهذه إشارة لطيفة إلى أن التفويض الاصطلاحي والتفويض الذي يتحدث عنه السفاريني مفهومان مباينان، يذكر هذا الأمر بشيء من التفصيل في المطلب التالي.

المطلب الثالث: بين الإثبات الحنبلي والتفويض الاصطلاحي:

قد ختم السفاريني كلامه عن الصفات الخبرية في (اللوامع) بكلام أبي حامد الغزالي، الذي ينتمي إلى المدرسة الأشعرية، حول ما يجب على كل مسلم تجاه نصوص الصفات، يقول رحمه الله: "وقال أبو حامد الغزالي في كتابه (إلجام العوام)[2] في الباب الأول منه: اعلم أن الحق الصحيح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر، هو مذهب السلف أعني الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعي،. ثم قال: حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا: أن كل من بلغه حديث من هذه الأخبار من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور، التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الكف ثم الإمساك ثم التسليم لأهل المعرفة."[3]

ثم قال عن العجز والسكوت والإمساك: "والاعتراف بالعجز: أن يقر أن معرفة مراده ليس على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته. والسكوت: بأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه مخاطرا بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر. وأما الإمساك: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيها والنقصان منها والجمع والتفريق، بل ألا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة، وأما الكف: فبأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه."[4]

وأتى السفاريني بهذا النقل في سياق بيان مذهبه ومذهب السلف، مما يدلنا على أن ما قاله الغزالي يراه السفاريني صوابا، من ذلك أن معرفة المراد بنص الصفة غير مقدور عليه، كما أنه لا يجوز السؤال عن المعنى، بل

---

1 البياضي، **إشارات المرام**، ط1، ص156

2 ينظر: الغزالي، **إلجام العوام**، ط1، ص53 و54

3 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص721 و722

4 المصدر السابق، ج1 ص721 و722

يجري اللفظ بما جاء ويكف باطنه عن البحث عن المعنى والتفكر فيه، وكل ذلك موافق لما بيناه من مذهب السفاريني في نصوص الصفات، إلا أنه يظهر من كلام الغزالي أنه يرى من مذهب السلف أنه التفويض المطلق، دون إثبات أي معنى من المعاني، ولا اعتقاد كون اللفظ اسما لصفة إلهية، بينما مذهب السفاريني الإثبات باعتقاد كون اللفظ صفة قائمة بذات الله.

وهذا يبين لنا أن تفويض أمثال الغزالي غير التفويض المراد في كلام السفاريني، وأن مفهومه للتفويض مختلف عن مفهومه لدى المتكلمين، وقد بين الباحث أنهم يريدون بالتفويض: التأويل الإجمالي، أي العلم بأن الظاهر غير مراد دون تعيين معنى من المعاني المحتملة، فالتفويض قسم من قسمي التأويل.

ولذلك قلنا فيما سبق: إن استعمال السفاريني لكلمة "تفويض" استعمال لغوي محض، لا اصطلاحي، فلم يقل عن مذهب الحنابلة إنه التفويض، بل قال: إن مذهبهم الإثبات، "فعقدنا الإثبات يا خليل – من غير تعطيل ولا تمثيل".

والتفويض في اصطلاح المتكلمين هو كما قال الشيخ الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على (إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد): " والمراد من التفويض: صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى، بأن يقول: الله أعلم بمراده."[1]

وذلك منهم تأويل إجمالي، إذ يعتقدون أن ظاهر اللفظ من حيث المعنى غير مراد، ثم يفوضون علم التأويل التفصيلي إلى الله عز وجل، فيسكتون عن تعيين التأويل المراد، كما بينه الإمام الباجوري في (تحفة المريد): " ((أو فوض)) أي بعد التأويل الإجمالي الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوض المراد من النص الموهم إليه تعالى على طريقة السلف." [2] فلا يعتقدون في اللفظ أنه صفة، بل المراد منه معنى غير المعنى الظاهر، وتفويضهم السكوت عنه، ويسمى ذلك التفويض المطلق.

ولذلك رأى السفاريني أن الفرقة الوحيدة التي أثبتت الصفات بأقسامها الثلاثة، اتباعا للسلف، هم الحنابلة ومن وافقهم، أما المتكلمون فغير مثبتين لها على الطريقة المرضية، يقول في (اللوامع) عن الصفات الخبرية:" في ذكر الصفات التي يثبتها لله تعالى أئمة السلف، وعلماء الأثر دون غيرهم من علماء الخلف وأهل الكتاب، فضلا عن فرق أهل الزيغ والفساد، وأساطين الفلاسفة، وأهل الإلحاد، ولما كان في إثبات هذه الصفات ما يبدر للعقول

1 محمد محيي الدين عبد الحميد، **النظم الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد**، د.ط، ص 128

2 الباجوري، **تحفة المريد**، ط8، ص 156

الفلسفية، والأقيسة الكلامية، والأخيلة الخلفية ما يوهم التجسيم قدم أمام المقصود ما ينفي ذلك بقوله: ((وليس ربنا بجوهر ولا – عرض ولا جسم تعالى ذو العلى))." [1]

يستنتج من ذلك أن مذاهب الناس في ذلك ثلاث: الأول: المؤولة، الثاني: المفوضة تفويضا مطلقا، والثالث: المثبتة للصفات، أي قوم يعتقدون في تلك النصوص أنها تحتوي على صفات إلهية، ويعضد كلامنا هذا ما قاله ابن عوض الحنبلي المتوفى سنة 1170هـ: "والحاصل أن المذاهب ثلاثة: مذهب الأشعري وعليه عامة الحنابلة أصحاب الإمام ابن حنبل وأتباعه، بأن لله سمعا وبصرا ويدا لا نعلم حقيقتها، نص على ذلك اليوسي[2]، ومذهب الإمام [3] التأويل، ومذهب السلف التفويض المطلق"[4].

ويوضح السنوسي في شرح (العقيدة الوسطى) ما قاله ابن عوض في مذاهب الناس في الصفات التي ظاهرها التشبيه والتجسيم: "فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري إنها أسماء لصفات تقوم بذاته تعالى زائدة على الصفات الثمانية السابقة والسبيل عنده إلى إثباتها السمع لا العقل، ولهذا تسمى على مذهبه صفات سمعية، والله تعالى أعلم بحقيقتها. ومذهب إمام الحرمين تأويلها بما ذكرنا في أصول العقيدة ومذهب السلف التوقف في تعيين تأويلها"[5]. فمذهب السلف عنده: القطع بأن ظاهرها المستحيل غير مراد، وتفويض عين المراد منها إلى الله وهو التأويل الإجمالي، فالإمام الأشعري نفسه حسب ما ذهب إليه السنوسي ومن وافقه عل غير مذهب السلف، إذ يعتقد أن هذه الألفاظ أسماء لصفات قائمة بذات الله، كما يعتقده الحنابلة، وقد ظهر خلال ذلك أيضا اختلاف في تحديد مذهب السلف في التعامل مع تلك النصوص، مما يؤدي إلى اختلاف في أرجح الطرق.

والحاصل من ذلك أن التفويض الحنبلي غير التفويض الكلامي الاصطلاحي؛ لأن الحنابلة اعتقدوا في هذه الألفاظ كلها أنها صفات لله، غير الصفات المتفقة على إثباتها، كما رأينا من القاضي أبي يعلى في (إبطال التأويلات)، ولا يرون جواز تأويلها، بل يقولون الظاهر مراد ولكن نجهله ما دام لم يأت في النصوص تفسير المراد منها. لذا قال السفاريني إن مذهبهم في تلك النصوص الإثبات ولم يقل التفويض؛ لأنهم لا يقولون بالتفويض الاصطلاحي، الذي يسمى التفويض المطلق، والذي هو قسم من أقسام التأويل، ولذا لا نجد المتكلمين يتحدثون في تفسير معاني الصفات الخبرية، إذ لا يرون أصلا أن تلك الألفاظ صفات على طريقة الحنابلة، ويرون أن ظاهر المعنى غير مراد قطعا.

---

1 السفاريني، **لوامع الأنوار**، ط1، ج1 ص565

2 ينظر: اليوسي، **حواشي على شرح كبرى السنوسي**، ط1، ج3 ص446

3 أي: الجويني

4 ابن عوض، **حاشية على السنوسية الكبرى**، مخطوط غير مطبوع

5 السنوسي، **شرح العقيدة الوسطى**، د.ط، ص183

الخاتمة

النتائج

أحمد الله عز وجل وأشكره على ما من عليّ من العون والتوفيق على إتمام هذا البحث وقد توصلت فيه إلى أهم النتائج التالية.

1. مدارس أهل السنة عند السفاريني ثلاثة: الأثرية الحنبلية، والأشاعرة والماتريدية. وأعلن في غير موضع من كتبه انتمائه إلى المدرسة الحنبلية الأثرية. وفيما يخص مسألة إثبات الصفات، الحنابلة وحدهم على الصواب في نظره، ومذهبهم: تحريم تفسير نصوص الصفات من غير وارد من الشارع، مع إثبات الألفاظ الواردة فيها صفات لله. ذلك مع السكوت عن بيان المعاني إن لم يرد ذكرها في الكتاب والسنة وكلام الصحابة وأئمة الدين. ففوضوا علم معاني الصفات الخبرية إلى الله لعدم ورودها، وتفويضهم غير التفويض الكلامي الاصطلاحي، إذ السفاريني والحنابلة قبله يعتقدون أن تلك الألفاظ أسماء لصفات قائمة بالذات الإلهية.
2. وافق السفاريني ما كان عليه علماء مذهبه الذين سبقوه في التأليف العقدي في مسألة الإثبات، لا سيما أركان المذهب الحنبلي كأمثال القاضي أبي يعلى، وابن قدامة المقدسي، وابن حمدان، وكذا أصحاب العقائد التي كان يدرسها لطلابه كابن بلبان والمواهبي، فوافق المعتمد العقدي من المذهب الحنبلي، من غير خلاف بينهم فيما يظهر.
3. لم يوافق السفاريني قول من خالفه في قضية إثبات الصفات وتفسيرها، وظهر خلال هذا البحث أن تعامل أهل السنة مع نصوص الصفات يختلف من مدرسة إلى أخرى، ومع ذلك ظهر من كلام السفاريني تمام الاحترام لأئمة المدارس العقدية الأخرى وأثنى على أئمتها وأعلامها، وقد نقل أقوالهم في بعض المواضع بما يخالف مذهبه وبما يوافقه.

التوصيات

وفي ختام هذه الدراسة، ظهر للباحث بعض الجوانب التي يرى أنه من الضروري الوصية بها، يمكن إجمالها في الأمور التالية:

1. الاعتناء بآراء أمثال السفاريني من الشخصيات الكبيرة المأثرة فيما بعدها من العصور لقوة مواقفها وسعة علمها، والسعي في تحليل وترتيب آرائها ودراستها، لمكانتها في التراث الإسلامي.
2. الاقتداء بشخصية السفاريني العلمية، في نقل أقوال الموافق والمخالف من مصادرها دون تحريف ولا تعطيل، مع الأمانة والاحترام والأدب اللازم على أهل الإسلام.

اتباع هذه الدراسة بدراسات أخرى مماثلة، حول المسائل المتعلقة بالصفات الإلهية التي لم يسع الباحث ذكرها في هذا البحث.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] Ibn Abī Yaʿlá, Abū al-Ḥusayn Muḥammad, Ṭabaqāt al-Ḥanābilah, al-taḥqīq : Muḥammad Ḥāmid al-Fiqī, D. Ṭ, (al-Qāhirah, al-Sunnah al-Muḥammadīyah, 1952).

[2] Ibn Balabān, Muḥammad ibn Badr al-Dīn al-Dimashqī al-Ḥanbalī, Qalā'id al-ʿiqyān fī ikhtiṣār ʿaqīdat Ibn Ḥamdān, al-taḥqīq : ʿAbd Allāh ʿAwaḍ Rāshid al-ʿAjamī, D. Ṭ, (al-Kuwayt, Dawā'ir al-ʿaqīdah, D. t).

[3] Ibn Taymīyah, Abū al-ʿAbbās Taqī al-Dīn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm al-Ḥarrānī, Majmūʿ al-Fatāwá, D. Ṭ, (al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah, Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, 2004).

[4] Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī al-ʿAsqalānī, Fatḥ al-Bārī bi-sharḥ al-Bukhārī, al-taḥqīq : Muḥammad Fu'ād ʿAbd al-Bāqī, Ṭ1, (Miṣr, al-Maktabah al-Salafīyah, 1390 H).

[5] Ibn Ḥamdān, Aḥmad al-Ḥarrānī al-Ḥanbalī, Ṣifat al-Fatwá wa-al-muftī wa-al-mustaftī, al-taḥqīq : Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī, Ṭ1, (Dimashq, Manshūrāt al-Maktab al-Islāmī, 1380h).

[6] Ibn Ḥamdān, Aḥmad al-Ḥarrānī al-Ḥanbalī, nihāyat al-mubtadi'īn fī uṣūl al-Dīn, al-taḥqīq : Nāṣir ibn Saʿūd ibn ʿAbd Allāh al-Salāmah, Ṭ1, (al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd, 2004).

[7] Ibn Rajab, Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad, bayān Faḍl ʿilm al-Salaf ʿalá ʿilm al-Khalaf, al-taḥqīq : Muḥammad ibn Nāṣir al-ʿAjamī, ṭ2, (al-Riyāḍ : Dār al-ʿUṣaymī, 2006).

[8] Ibn Rajab, Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad, Rawā'iʿ al-tafsīr al-Jāmiʿ li-tafsīr al-Imām Ibn Rajab al-Ḥanbalī, al-taḥqīq : Abī Muʿādh Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad, Ṭ1, (al-Mamlakah al-ʿArabīyah al-Saʿūdīyah : Dār al-ʿĀṣimah, 2001).

[9] Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn al-Jammāʿīlī al-Maqdisī, al-Ṣirāṭ al-mustaqīm fī ithbāt al-Ḥarf al-qadīm, al-taḥqīq : Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Khamīs, Ṭ1, (al-Imārāt al-ʿArabīyah al-Muttaḥidah, Maktabat al-Furqān, 1999).

[10] Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn al-Jammāʿīlī al-Maqdisī, taḥrīm al-naẓar fī kutub al-kalām, al-taḥqīq : ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad Saʿīd Dimashqīyah, Ṭ1, (al-Riyāḍ al-Saʿūdīyah : ʿĀlam al-Kutub, 1990).

[11] Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn al-Jammā‘īlī al-Maqdisī, Dhamm al-ta’wīl, al-taḥqīq : Badr ibn ‘Abd Allāh al-Badr, Ṭ1, (al-Shāriqah : Dār al-Fatḥ, 1994).

[12] Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn, al-Jammā‘īlī al-Maqdisī, Lum‘ah al-i‘tiqād, ṭ2, (al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Wizārat al-Shu’ūn al-Islāmīyah wa-al-Awqāf wa-al-Da‘wah wa-al-Irshād, 2000).

[13] Ibn Mandah, Ḥamad ibn Isḥāq ibn Muḥammad ibn Yaḥyá, Kitāb al-tawḥīd wa-ma‘rifat Asmā’ Allāh ‘Izz wa-jall wa-ṣifātih ‘alá al-ittifāq wa-al-tafarrud, M al-taḥqīq : ‘Alī ibn Muḥammad Nāṣir al-Faqīhī, Ṭ1, (al-Madīnah, Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, 2002).

[14] Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram al-Afrīqī al-Miṣrī Jamāl al-Dīn Abū al-Faḍl, Lisān al-‘Arab, ṭ3, (Bayrūt, Dār Ṣādir, 1414).

[15] Abū Ḥanīfah al-Nu‘mān, al-fiqh al-akbar, Ṭ1, (al-Imārāt al-‘Arabīyah, Maktabat al-Furqān, 1999).

[16] Abū Ya‘lá, al-Qāḍī Muḥammad ibn al-Ḥusayn ibn al-Farrā’, Ibṭāl al-ta’wīlāt li-akhbār al-ṣifāt, al-taḥqīq : ‘Abd Allāh Aḥmad Ḥamad al-Maḥmūd al-Najdī Ṭ1, (alkwyāltḥqyq : Ghirās, 2013).

[17] al-Ash‘arī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Ismā‘īl, al-Ibānah ‘an uṣūl al-diyānah, taḥqīq : Ṣāliḥ ibn Muqbil ibn ‘Abd Allāh al-‘Uṣaymī Ṭ1, (al-Riyāḍ : Dār al-Faḍīlah, 2011).

[18] al-Aṣfahānī, al-Rāghib, mufradāt alfāẓ al-Qur’ān, al-taḥqīq : Ṣafwān ‘Adnān Dāwūdī, ṭ4, (Dimashq : Dār al-Qalam, 2009).

[19] al-Bājūrī, Tuḥfat al-murīd ‘alá Jawharat al-tawḥīd, al-taḥqīq : ‘Alī Jum‘ah al-Shāfi‘ī, ṭ8, (Miṣr : Dār al-Salām, 2015).

[20] al-Bāqillānī, al-Qāḍī Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ṭayyib, tamhīd al-Awā’il Talkhīṣ al-Dalā’il, al-taḥqīq : ‘Imād al-Dīn Aḥmad Ḥaydar, Ṭ1, (Bayrūt Lubnān : Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, 1987).

[21] albky, al-Qāḍī Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Abī al-Faḍl Qāsim al-Kūmī al-Tūnisī, taḥrīr al-maṭālib li-mā taḍammanat’hu ‘aqīdat Ibn al-Ḥājib, al-taḥqīq : Nizār Ḥammādī, D. Ṭ, (Bayrūt Lubnān : Mu’assasat al-Ma‘ārif, D. t).

[22] ibn al-Jawzī, Abū al-Faraj ‘Abd al-Raḥmān, manāqib al-Imām Aḥmad, al-taḥqīq : ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, ṭ2, (al-Jīzah : Dār Hajar, D. t).

[23] al-Bayyāḍī, Kamāl al-Dīn Aḥmad ibn Ḥasan al-Ḥanafī, Ishārāt al-marām min ʻAbbārah al-Imām, al-taḥqīq : Aḥmad Farīd al-Mazīdī Ṭ1, (Lubnān : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2007).

[24] al-Bayḍāwī, al-Qāḍī Nāṣir al-Dīn, Ṭawāliʻ al-anwār min Maṭāliʻ al-anẓār, al-taḥqīq : ʻAbbās Sulaymān, Dār al-Jīl, Ṭ1, (al-Qāhirah, al-Maktabah al-Azharīyah lil-Turāth, 1991).

[25] al-Bayhaqī, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn, al-iʻtiqād wa-al-hidāyah ilá sabīl al-Rashād, al-taḥqīq : Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, ṭ2, (Bayrūt : Dār ʻĀlam al-Kutub, 1985).

[26] Ḥasan ibn Abī Bakr al-Maqdisī, Ghāyat al-marām fī shḥr Baḥr al-kalām, al-taḥqīq : ʻAbd Allāh Muḥammad ʻAbd Allāh Ismāʻīl wa-Muḥammad al-Sayyid Aḥmad Shiḥātah, Ṭ1, (al-Qāhirah, al-Maktabah al-Azharīyah lil-Turāth, 2012).

[27] al-Saffārīnī, Abū al-ʻAwn Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Sālim al-Nābulusī, Lawāmiʻ al-anwār al-bahīyah wa-sawāṭiʻ al-asrār al-Atharīyah li-sharḥ al-Durrah al-muḍīyah fī ʻaqd ahl al-firqah al-marḍīyah, al-taḥqīq : Khālid ibn Muḥammad ibn Ẓāfir al-Qaḥṭānī wa-Ismāʻīl ibn Ghaṣṣāb ibn Sulaymān al-ʻAdawī wa-Mubārak ibn Dubayyān ibn ʻAwaḍ al-Muṭayrī, Ṭ1, (al-Riyāḍ, Dār al-tawḥīd lil-Nashr, 2016).

[28] al-Saffārīnī, Abū al-ʻAwn Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Sālim al-Nābulusī, Lawāʾiḥ al-anwār al-sanīyah wa-lawāqiḥ al-afkār al-sanīyah, al-taḥqīq : ʻAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Sulaymān al-Naṣrī, D. Ṭ, (al-Riyāḍ : Ibn Rushd, D. t)

[29] al-Sanūsī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Yūsuf, sharḥ al-ʻaqīdah al-Kubrá, al-taḥqīq : al-Sayyid Yūsuf Aḥmad, Ṭ1, (Bayrūt Lubnān, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2006).

[30] al-Sanūsī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Yūsuf, sharḥ al-ʻaqīdah al-Wusṭá, al-taḥqīq : al-Sayyid Yūsuf Aḥmad, D. Ṭ, (Bayrūt Lubnān, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, D. t).

[31] al-Ṣāwī, Aḥmad ibn Muḥammad, sharḥ Jawharat al-tawḥīd, al-taḥqīq : ʻAbd al-Fattāḥ Bazm, ṭ11, (Dimashq, Dār Ibn Kathīr,).

[32] al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad, Iljām al-ʻAwwām ʻan ʻilm al-kalām, al-taḥqīq : Lajnat ʻilmīyah, Ṭ1, (Bayrūt Lubnān : Dār al-Minhāj, 2017).

[33] al-Ghunaymī, ʻAbd al-Ghanī al-Maydānī al-Ḥanafī al-Dimashqī, sharḥ al-ʻaqīdah al-Ṭaḥāwīyah, al-taḥqīq : Muḥammad Muṭīʻ al-Ḥāfiẓ wa-Muḥammad Riyāḍ al-Māliḥ, ṭ2, (Dimashq, Dār al-Fikr, 1995).

[34] al-Futūḥī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻAbd al-ʻAzīz al-Ḥanbalī al-maʻrūf bi-Ibn al-Najjār, sharḥ al-Kawkab al-munīr al-musammá bi-Mukhtaṣar al-Taḥrīr aw al-Mukhtaṣar al-mubtakar sharḥ al-Mukhtaṣar, al-taḥqīq : Muḥammad al-Zuḥaylī wa-Nazīh Ḥammād, Ṭ1, (Wizārat al-Awqāf al-Saʻūdīyah, 1993).

[35] Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, al-nuẓum al-farīd bi-taḥqīq Jawharat al-tawḥīd, D. Ṭ, (Miṣr, Maṭbaʻat al-Saʻādah, 1955).

[36] Marʻī al-Karmī, Zayn al-Dīn ibn Yūsuf al-Maqdisī al-Ḥanbalī, aqāwyl al-thiqāt fī Ta'wīl al-asmā' wa-al-ṣifāt wa-al-āyāt al-muḥkamāt wālmtshābhāt, al-taḥqīq : Shuʻayb al-Arna'ūṭ, Ṭ1, (Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah, 1985).

[37] Marʻī al-Karmī, Zayn al-Dīn ibn Yūsuf al-Maqdisī al-Ḥanbalī, aqāwyl al-thiqāt fī Ta'wīl al-asmā' wa-al-ṣifāt wa-al-āyāt al-muḥkamāt wālmtshābhāt, al-taḥqīq : Shuʻayb al-Arna'ūṭ, Ṭ1, (Bayrūt : Mu'assasat al-Risālah, 1985).

[38] al-Mawāhibī, ʻAbd al-Bāqī al-Ḥanbalī, al-ʻAyn wa-al-athar fī ʻaqā'id ahl al-athar, al-taḥqīq : ʻAṣṣār Rawwās Qalʻajī, Ṭ1, (Bayrūt : Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, 1987).

[39] al-Mawāhibī, ʻAbd al-Bāqī al-Ḥanbalī, al-ʻAyn wa-al-athar fī ʻaqā'id ahl al-athar, al-taḥqīq : ʻAṣṣār Rawwās Qalʻajī, Ṭ1, (Bayrūt : Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, 1987).

[40] al-Yūsī, al-Ḥasan ibn Masʻūd, ḥawāshī al-Yūsī ʻalá sharḥ kubrá al-Sanūsī al-musammāh ʻUmdat ahl al-Tawfīq wa-al-tasdīd fī sharḥ ʻaqīdat ahl al-tawḥīd, al-taḥqīq : Ḥamīd Ḥamānī al-Yūsī, Ṭ1, (Dār al-Bayḍā' al-Maghrib : Dār al-Furqān, 2008)..

TRANSLITERATION

a. Consonant

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ء	ʻ	فَأْرٌ	faʻun
أ	(a,i,u)	أَحكَام	aḥkām
ب	b	بَابٌ	bābun
ت	t	تَمْرٌ	tamr
ث	th	ثَلاَثَ	thalātha
ج	j	جَبَلٌ	Jabal
ح	ḥ	حَدِيث	ḥadīth
خ	kh	خَالِدْ	khālid
د	d	دِين	dīn
ذ	dh	مَذهَب	madhhab
ر	r	رَاهِبٌ	rāhib
ز	z	زَكِي	zakī
س	s	سَلاَم	salām

ش	sh	شَرَبَ	sharaba
ص	ṣ	صَدْرٌ	ṣodrun
ض	ḍ	ضَار	ḍār
ط	ṭ	طَهُرَ	ṭahura
ظ	Ẓ	ظَهْرٌ	ẓhohr
ع	ᶜ	عَبْدٌ	ᶜabdun
غ	gh	غَيبٌ	ghayb
ف	f	فَاتِحَةٌ	Fātihah
ق	q	قَبَسٌ	qabas
ك	k	كِتَابٌ	kitāb
ل	l	لَيلٌ	layl
م	m	مُنِير	munīr
ن	n	نِقَابٌ	niqāb
و	w	وَعَدَ	waᶜada
ه	h	هَدَفٌ	hadaf
ي	y	يُوسُف	Yūsuf

b. Short Wovel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ـَ	a	كَتَبَ	kataba
ـِ	i	عَلِمَ	ᶜalima
ـُ	u	غُلِبَ	ghuliba

c. Long Wovel

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
ا ، ى	ā	عَالَم ، فَتَى	ᶜālam , fatā
ي	ī	عَلِيم ، دَاعِي	ᶜalīm , dāᶜī
و	ū	عُلُوم ، أُدعُو	ᶜulūm , ʼudᶜū

d. Diphthong

Arabic	Latin	Example	
		Arabic	Latin
أَو	aw	أَولَاد	aulād
أَيّ	ay	أَيَّام	ayyam
إِيّ	iy	إِيَّاكَ	iyyāka